مركز رُبى
للدراسات والأبحاث
والتدريب التربوي
Ruba Center for Studies, Research and Educational Training

بوابة الفعاليات الأكاديمية
لمركز رُبى للدراسات والأبحاث
والتدريب التربوي

مركزية القيم
في مرجعيات إصلاح منظومة التربية والتكوين:
دراسة تاريخية وتقويمية

د. خالد الصمدي

أستاذ التعليم العالي بجامعة عبد المالك السعدي
رئيس المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية

ورقة علمية مقدمة ضمن أعمال:
اليوم الدراسي الافتتاحي للموسم الأكاديمي 2024م:
الخطاب التربوي القيمي في سياق التحولات المعاصرة:
قواعد الترشيد وسبل التقويم

4 رجب 1446هـ الموافق لـ 4 يناير 2025م
طنجة - المملكة المغربية

ورقة علمية محكمة

المنظومة الرَّقمية الأكاديمية لمركز رُبىٰ للدِّراسات والأبحاث والتَّدريب التَّربويّ

© **مركز رُبىٰ للدِّراسات والأبحاث والتَّدريب التَّربويّ**

بوابة الفعاليات الأكاديمية لمركز رُبىٰ

إحدىٰ بوابات المنظومة الرَّقمية الأكاديمية لمركز رُبىٰ، تُعنىٰ بإدارة الفعاليات العلمية والأكاديمية التي يُنظمها المركز، بدءًا من استقبال المشاركات، ومرورًا بتحكيمها، ثم وصولًا إلىٰ نشرها بصيغةٍ رقميَّة مفتوحة الوصول، ومفهرسة، وبمعرِّفٍ رقميٍّ، وموثَّقة دوليا.

موقع البوابة: events.rubacenter.org

الأنشطة الافتتاحية: يوم دراسي.

تنسيق: د. عبد الجليل البكوري

إدارة: د. معاذ الشبكي

لجنة المراجعة: -د. خالد أوعبو -د. يونس الجزولي -دة. عائشة الطويل

الناشر:

مركز رُبىٰ للدِّراسات والأبحاث والتَّدريب التَّربويّ

صندوق بريد 4329، الإدريسية، طنجة، المملكة المغربيَّة

هاتف: 01 10 20 679 (212+)

البريد الإلكتروني: contact@rubacenter.org

الموقع الإلكتروني: www.rubacenter.org

تصميم وإخراج:

بَـيـــان | Bayan

للخدمات الرقمية وإدارة الفعاليات

البريد الإلكتروني: info@bayands.com

الموقع الإلكتروني: www.bayands.com

هاتف: 66 44 98 0666 (212+)

لا تُعبِّر الكتب والدراسات التي ينشرها المركز عن رأيه، وإنَّما عن رأي واجتهادات مؤلفيها

ينشر هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي: النسبة - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي CC BY-NC-ND 4.0.

بيانات الورقة العلمية

الـفـعـالـيـة : اليوم الدراسي: الخطاب التربوي القيمي في سياق التحولات المعاصرة: قواعد الترشيد وسبل التقويم

تاريخ الانعقاد : 4 رجب 1446هـ الموافق لـ 4 يناير 2025م

مكان الانعقاد : المملكة المغربية - طنجة

عنـوان الورقـة : مركزية القيم في مرجعيات إصلاح منظومة التربية والتكوين: دراسة تاريخية وتقويمية

بيانات الباحث

اسـم الـبـاحـث : خالد الصمدي

الـمـؤسـسـة : جامعة عبد المالك السعدي – المدرسة العليا للأساتذة بتطوان

البريد الإلكتروني : samadikh@yahoo.fr

حساب ORCID : 0000-0000-0000

الملخص

يُبرز الدكتور خالد الصمدي في هذه الدراسة مركزيةَ القيم في مرجعيات إصلاح منظومة التربية والتكوين بالمغرب من خلال مقاربة تاريخية تقويمية، مع رصد تحولات الخطاب التربوي حول القيم منذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلىٰ الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار 51.17.

انطلقت الدراسة من تشخيص أزمة القيم في السياق المعاصر، وما فرضته من تحديات دينية ووطنية وأسرية واجتماعية، لفحص طبيعة حضور التربية علىٰ القيم في محطَّات الإصلاح التربوي المغربي، وبيَّنت الدِّراسة أنَّه علىٰ الرُّغم من تعدُّد المبادرات فإنَّها لم تحقق الأثر المنتظر نظرًا لمجموعة من الأسباب من بينها استمرار التوتر -الذي كان واضحا- بين المرجعية الوطنية الإسلامية والمرجعية الكونية لحقوق الإنسان. وأبرز الباحث مدىٰ إسهام القانون الإطار في تجاوز هذا التعارض عبر الجمع بين الثوابت الدستورية والقيم الإنسانية، وفق قاعدة كونية القيم وخصوصية المفاهيم.

وخلصت الدراسة إلىٰ أنَّ إنجاح الإصلاح القيمي يقتضي مأسسة التربية علىٰ القيم، وإدماجها عرضيا في المواد والحياة المدرسية، وتكوين المدرسين والمكونين، وربط السياسات بالتقويم والبحث العلمي والاستمرارية، بما يضمن تحولا تربويا مجتمعيا مستداما وفاعلا..

الكلمات المفتاحية

التربية على القيم – الإصلاح التربوي – تكوين المدرسين – المرجعيات التربوية

نوع الورقة	تاريخ الاستلام	تاريخ المراجعة	تاريخ النشر
دراسة علمية	2024/10/12	2025/12/29	2026/07/30

الاستشهاد المرجعي بالورقة العلمية:

الصمدي خالد. 2026. " مركزية القيم في مرجعيات إصلاح منظومة التربية والتكوين: دراسة تاريخية وتقويمية". في أعمال اليوم الدراسي: الخطاب التربوي القيمي في سياق التحولات المعاصرة: قواعد الترشيد وسبل التقويم, 1:1-19. https://doi.org/10.64811/RUBA.ARE.25.1.01.

مركزية القيم في مرجعيات إصلاح منظومة التربية والتكوين: دراسة تاريخية وتقويمية

الدكتور خالد الصمدي

مقدمة:

بسم الله الرحمٰن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمُرسَلين، أمَّا بعد؛

أشعر بسعادةٍ غامرة بالدَّعوة الكريمة التي خصَّني بها مركز رُبىٰ للدراسات والأبحاث والتدريب التربوي، وأتمنىٰ له كل التوفيق والنجاح في مسيرته العلمية والأكاديمية، للإسهام في تطوير المنظومة التربوية المغربية، والرُّقي بها إلىٰ ما نطمح إليه جميعًا بإذن الله تعالىٰ.

في الحقيقة؛ طبيعة الحضور اليوم تُثلج الصَّدر، فهذه الثلة المباركة من أستاذات وأساتذة المستقبل، الذين تمكَّنوا -ولله الحمد- من اجتياز مباراة الالتحاق بالمراكز الجهوية لمهن التَّربية والتَّكوين، لَهُوَ مصدر اعتزازٍ بهذا المشروع التربوي الكبير، الذي أحمدُ الله تعالىٰ أنِ اشتغلتُ به أثناء تقلُّدي المهام الوزارية، ولستُ أخفيكُم أنَّنا حينما فكَّرنا في المشروع مع ثُلَّةٍ مُباركةٍ من الزُّملاء من بينهم الدكتور السعيد الزَّاهري الذي يحضرُ معنا هذا اليوم الدِّراسي، وحين وضعنا طموحَ تكوين 200 ألف مُدرس في نهاية سنة 2028م، كان ذلك حلماً وخيالًا، ولكنه اليوم -ولله الحمد- أصبح واقعًا، وبدأت المملكة المغربيَّة تجني ثماره، وبدأت آثاره تظهر علىٰ أرض الواقع سنةً بعد سنة.

من جهةٍ أُخرىٰ، شرفني الإخوة الأكارم في الفريق العلمي لمركز رُبىٰ للدراسات والأبحاث والتدريب التربوي، وعلىٰ رأسهم الدكتور عبد الجليل البكوري -مشكورا، وجزاه الله خيرًا- أن أقدِّم بين أيديكم عرضًا افتتاحيًّا حول التربية علىٰ القيم في منظومة التربية والتعليم وما يرتبط بها. وسأحاول ما أمكن أن تكون كلمتي مفتوحة، وعبارة عن كرونولوجيا حضَّرتها بدقة لكي تكون

وثيقةً للطلبة الباحثين في مسار تكوينهم، وكأنني ألقي درسًا تكوينيًا.

وعليه؛ أدعوكم إلىٰ العودة إلىٰ الوثائق التي سأشير إليها خلال هذه الكلمة العجلىٰ، وتطَّلِعوا علىٰ وجه التَّفصيل علىٰ مضامينها ومحتواها، فهي مفيدة في تقديري لمختلف المُشتغلين بالمنظومة التربوية، سواءٌ أكان الاشتغال علىٰ مُستوىٰ البحث والدراسة الأكاديمية، أو كان علىٰ مُستوىٰ الممارسة التربوية.

أوَّلًا: أزمة القيم في السياق المُعاصر

لا يخفىٰ علىٰ المُهتمين بالشَّأن التَّربويِّ أنَّ الحديثَ عن القيم وأهميتها ليس وليد اللحظة، بل هو حديثٌ قديمٌ جديد، صحيح أنَّه لم يتوقَّف؛ إلَّا أنَّ قُوَّة طرحه والإلحاح عليه تختلف باختلاف السِّياق الذي تمرُّ منه الإنسانية أو أمَّةٌ ما. لذلك؛ مِن المُفيد أن نقدِّم بين يدي هذه المُداخلة جوابًا عن سؤالٍ يضعُنا أمام حقيقة التَّحدي الذي يواجهنا اليوم، إنَّه السؤال: ما السياق الذي تأتي فيه هذه المحاضرةُ وهذا اللقاء؟ بكُلِّ تأكيدٍ لا أتحدث هنا عن السياق الخاص بمركز رُبىٰ وأنشطته، ولكنَّني أتحدث عن السياق بصفة عامة، وعن مركزية موضوع القيم بصفةٍ خاصَّة.

يُجمِعُ الباحثون والمهتمون علىٰ أنَّ اختلال منظومة القيم في أيِّ مجتمع من المُجتمعات، مؤذن له بالانهيار من داخله. ذاك أنَّ القيم تُعدُّ بحقٍّ النَّواة الصَّلبة التي لا يُسمحُ بحال من الأحوال أن يصل إليها الاختلال، وإن أردنا تشبيه الأمر بصحَّة الإنسان وعافيته، فإنَّ القيمَ تسُدّ مَسَدَّ الأنظمة الحيوية في جسم الإنسان، وبالتالي؛ يمكن للجسمِ أن يتعافىٰ إن مسَّ الأعضاء الخارجية مرض، ولكن يُصبح الأمر أكثر صعوبةً إذا أصاب الداء تلك الأنظمة الحيوية، فإذن؛ بلا شكٍّ فإنَّ اختلال منظومة القيم سيكون لها الأثر البالغ علىٰ مستوىٰ حياة الإنسان برمته، ومن ثم حياة المجتمعات.

ومع كامل الأسف؛ فإنَّ مؤشِّراتٍ عديدة لا يسع المجال لذكرها، ولكن يُمكن القول بأنَّها ترتبط عمومًا بطبيعة التحوُّلات التي يعرفها الواقع المُعاصر؛ تُنبي باختلالات عميقة أصابت منظومة

القيم، وهذا ما دعا جلالة الملك حفظه الله إلىٰ التنبيه علىٰ هذا الموضوع في ثلاثة أو أربعة مواضع رئيسية، وقد وصفها حفظه الله بـ **"الاهتزازات والتحولات التي تصيب منظومة القيم"** ودعا كل الفاعلين إلىٰ أن تتعبَّأ جهودهم من أجل مواجهة تلكم التحديات، ومواجهة تلكم الاهتزازات.

1- الخطب الملكية وتحديات القيم

دعونا إذن؛ نلقي نظرةً علىٰ نصِّ الخطاب الملكي السَّامي خصوصًا المقطع الذي يتضمَّن هذا التَّنبيه، ويتعلَّق الأمر بخطابه حفظه الله بمناسبة الذِّكرى الرَّابعة والعشرين لعيد العرش المجيد، بتاريخ 30 يوليوز 2023م، حيث جاء فيه:

"في ظل ما يعرفه العالم، من اهتزازٍ في منظومة القيم والمرجعيات، وتداخل العديد من الأزمات، فإنَّنا في أشدِّ الحاجة إلىٰ التَّشبث بالجِديَّة، بمعناها المغربي الأصيل."[1]

ثم بعد ذلك؛ جاء خطاب افتتاح البرلمان في دروته الأولىٰ من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، وجاءَ فيه:

"وإننا ندعو إلى مواصلة التشبث بهذه القيم، اعتبارا لدورها في ترسيخ الوحدة الوطنية، والتماسك العائلي، وتحصين الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. وخاصة في ظل ما يعرفه اليوم، من تحولات عميقة ومتسارعة، أدت إلى تراجع ملحوظ في منظومة القيم والمرجعيات، والتخلي عنها أحيانا."[2]

كما أذكر هنا الرسالة التي وجَّهها جلالته إلىٰ أكاديمية المملكة المغربية، والتي طلب فيها من الأكاديمية أن تجعل تلك السَّنة سنة البحث والنقاش الأكاديمي العلمي المسؤول حول موضوع القيم والأسرة، والأكاديمية الآن منكبة علىٰ دراسة هذا الموضوع، جاء في الرسالة الملكية:

---

[1] صاحب الجلالة الملك محمد السادس، **"خطاب عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرىٰ الرابعة والعشرين لتربع جلالته علىٰ عرش أسلافه الميامين"**، خطاب ملكي بتاريخ: 30 يوليوز 2023م، منشور في البوابة الرسمية للمملكة المغربية، تاريخ الاسترجاع: يوليوز 2026م، الرابط: (أنقر هنا).

[2] صاحب الجلالة الملك محمد السادس، **"الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة"**، خطاب ملكي بتاريخ: 13 أكتوبر 2023م، منشور في البوابة الرسمية للمملكة المغربية، تاريخ الاسترجاع: 19 يوليوز 2026، الرابط: (أنقر هنا).

"لذا، نشيد باختياركم لـ "الأسرة وأزمة القيم" كموضوع رئيسي لهذه الدورة، اعتبارا لأهميته وراهنيته، خاصة في ظل ما يشهده العالم من اهتزاز في المرجعيات وفقدانها أحيانا؛ مما يستدعي تعميق التفكير في هذا الموضوع الجوهري، والدراسة العلمية الرصينة للتحولات الجارية، ولتداعياتها على كل المستويات، لاسيما في ما يخص التماسك العائلي والتضامن الاجتماعي."[3]

وبعودتكم إلىٰ هذه المحطَّات كلِّها تجدون أنَّ جلالته تحدَّث عن نوعَيْن مِن القيم تُصيبها التَّحديات والاهتزازات: أوَّلها سمَّاها **القيم الدينية والوطنية**، والثانية **القيم الأسرية والاجتماعية**. إذن؛ لا تخفىٰ علىٰ ذي بصيرةٍ مدىٰ دلالات هذا الاهتمام الكبير بقضية القيم من لدن صاحب الجلالة، كما أنَّ الأمر من جهةٍ أخرىٰ يُنبي عن حجمِ التَّحدي والمسؤولية الملقاة علينا. وفي كل الأحوال، فنحن في المنظومة التربوية معنيون بشكلٍ مباشرٍ بهٰذين المجالين؛ سواء كان الأمر يتعلق بالقيم الدينية والوطنية، أو تعلق الأمر بالقيم الأسرية والاجتماعية.

فلذٰلك؛ أنا أعتقد أنَّ مركز رُبىٰ للدِّراسات والأبحاث والتَّدريب التَّربوي حينما اختار هذا الموضوع لهذا الموسم، وفي هذا السِّياق بالذَّات، فقد توفَّق توفيقًا كبيرًا جدًا في مناقشة هذا الموضوع، كما أطلق هذه الدينامية للتفكير في كيفية مواجهة تلكم الاهتزازات والتحديات.

2- التحديات القيمية في العالم المعاصر

إنَّ العالم اليوم بالفعل يُعاني من اهتزازاتٍ وتحوُّلاتٍ علىٰ مستوىٰ منظومة القيم. فإن كُنا نتكلم عن قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية، وعن المنظمات الدولية التي تُعنىٰ بحقوق الإنسان مثل منظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمجلس الدولي لحقوق الإنسان، إلىٰ آخره... فإنَّ ما يحدث علىٰ المستوى الدولي، كما ترون في غزة الآن، أثبت أنَّ كُل هذه التجهيزات والمؤسسات وما إلىٰ ذلك، تعاني بالفعل من خلل كبير جدًا علىٰ مستوىٰ منظومة القيم. وإنَّه لخلل حقيقي؛ حيث أخذ الناس اليوم يشكُّون في كلِّ شيء، ولم تعد هناك ضوابط وقواعد

[3] صاحب الجلالة الملك محمد السادس، **"الرسالة الملكية السامية الموجَّهة إلىٰ أعضاء أكاديمية المملكة المغربية بمناسبة افتتاح الدورة الأولىٰ للأكاديمية في إطار هيكلتها الجديدة"**، الرباط، 22 نونبر 2023م، منشور في البوابة الرسمية للمملكة المغربية، تاريخ الاسترجاع: 19 يوليوز 2026، الرابط: (أنقر هنا).

للتعامل مع الإنسان من حيث هو إنسان، بل أصبحنا نرىٰ الانتهاكات الآن علىٰ المستوى الدولي ونشاهدها ملءَ العين، ولا من رقيب.

كما أنَّ هناك هَبَّة قوية جدًا علىٰ مستوىٰ مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والتربوية، والفنية، وما إلىٰ ذلك، تدق ناقوس الخطر في الجامعات، وتدعو لإعادة النَّظر في بناء منظومة القيم، ومنظومة حقوق الإنسان علىٰ المستوىٰ الدولي. لذلك؛ فهذا سياق وطني ودولي كبير جدا في تقديري، لابد وأن ننتبه إليه، ولا بُدَّ أن تتعامل معه المنظومة التَّربويَّة بجديَّة.

ثانيا: كرونولوجيا الإصلاح ومركزية القيم في المرجعيات التربوية

في ظلِّ هذا السياق الذي ذكرناه آنِفًا؛ نعود إلىٰ منظومتنا التربوية لنتساءل: ما حظُّ التربية على القيم في هذه المنظومة؟ وما موقع التَّربية علىٰ القيم في مشاريع الإصلاح المُتعاقبة علىٰ منظومة التربية والتعليم بالمغرب؟ للإجابة سأستسمحكم في عرضٍ كرونولوجيٍّ مهمٍ جدًّا، يبتدئ من بداية الألفية إلىٰ هذه اللحظة التي ينعقد فيها هذا اليوم الدراسي، أي منذ صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999-2000م.

1- الميثاق الوطني للتربية والتكوين [4]

تضمنت هذه الوثيقة إقرارًا بمبادئ حقوق الإنسان، سواءٌ في بُعدِها الكوني أو في بعدها الوطني. كما اقرَّت أيضًا بقيم العقيدة الإسلامية ومبادئها، وقد تفرع عن هذه الوثيقة مجموعة من المشاريع، سأحاول ذكرها عبر مجموعة من المحطات، ثم بعد ذلك سنقوم بعملية تقييم إجمالي لها، وبهذه العملية سنصل إلىٰ أوَّل وثيقة ناظمة للمنظومة التربوية المغربية، وهي القانون الإطار 51-17.

[4] **الميثاق الوطني للتربية والتكوين:** وثيقة مرجعية وطنية لإصلاح منظومة التربية والتكوين بالمغرب، أعدّتها اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين سنة 1999، وحددت مبادئ الإصلاح وغاياته، وحقوق وواجبات الفاعلين، ومجالات تجديد المنظومة ودعامات التغيير، مع إعلان الفترة 2000-2009 عشرية وطنية للتربية والتكوين.

وحريٌّ بنا أن نذكر هنا أنَّ تدبير ملف منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب استند طيلة عشرين سنة علىٰ توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فلذلك يُعدُّ سؤال ما حصيلة هذه الفترة؟ ممهدًّا وناظما للإجابة عن سؤالٍ أهم وهو ما الجديد في القانون الإطار 51-17؟ وما الذي يفتحه من آفاق علىٰ مستوى منظومة القيم؟

بالعودة إلىٰ المبادئ والتوجهات في الميثاق الوطني للتربية والتكوين نقف علىٰ ازدواجيَةٍ غريبة، حيث يُصرِّح الميثاق بقيم العقيدة الإسلامية، وفي نفس الوقت، يُصرِّح أيضًا بقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية، باعتبارهما من القيم التي يقوم عليها الإصلاح التربوي المغربي في تلك الحقبة.

وهكذا خرج الميثاق وهو يُقرُّ في مبادئه وتوجُّهاته بمرجعيتين مختلفتين. وقد أثَّرت هذه الازدواجية علىٰ مستوىٰ المرجعية في منظومة القيم بشكلٍ كبير جدًا علىٰ التفعيل وتنزيل مقتضيات الإصلاح. وقد واكبتْ هذه المرحلة وهذه المحطة كلها مع الوزراء الذين تعاقبوا علىٰ ملف المنظومة التربوية، بدءًا من الأستاذ عبد الله ساعف[5]، والأستاذ مولاي إسماعيل العلوي[6]، ثم بعد ذلك مع الأستاذ أحمد اخشيشن[7]، وقبلهما الأستاذ الحبيب المالكي[8]، إلىٰ أن قدر الله تعالى أن أتحمل مسؤولية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رفقة زميلي الأستاذ الدكتور سيدي السعيد الزاهري.

---

[5] **عبد الله ساعف:** أكاديمي وسياسي مغربي، وأستاذ متخصص في العلوم السياسية، تولّى مسؤولية الوزير المنتدب المكلف بالتعليم الثانوي والتقني سنة 1998م، ثم عُيّن وزيرًا للتربية الوطنية سنة 2000؛ مما جعله من المسؤولين الحكوميين الذين واكبوا المرحلة الأولى من تنزيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين وإصلاح المنظومة التعليمية المغربية.

[6] **مولاي إسماعيل العلوي:** أكاديمي وسياسي مغربي، وأستاذ جامعي متخصص في الجغرافيا، تولّى وزارة التربية الوطنية ما بين سنتي 1998 و2000، وهي المرحلة التي شهدت إعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين واعتماده مرجعيةً لإصلاح المنظومة التربوية المغربية.

[7] **أحمد أخشيشن:** أكاديمي وسياسي مغربي، تولّى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ابتداءً من سنة 2007، وارتبطت فترة تدبيره للقطاع بإعداد وتنفيذ البرنامج الاستعجالي 2009–2012، الذي استهدف تسريع تنزيل أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتدارك التأخر المسجل في إصلاح المنظومة التعليمية.

[8] **الحبيب المالكي:** اقتصادي وأستاذ جامعي وسياسي مغربي، تولّى وزارة التربية الوطنية سنة 2002، ثم وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي من سنة 2004 إلى سنة 2007؛ وهو ما جعله من المسؤولين الذين أشرفوا على مرحلة تنزيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين. كما عُيّن سنة 2022 رئيسًا للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

من خلال مواكبتي لهذه المحطات وقفت على مجموعةٍ من المُلاحظات أذكرها سريعًا على شكل عوارض:

– عرفت المنظومة التَّربويَّة بعد الميثاق برامجَ عديدة أهمُّها برنامجَين يهتمُّ الأوَّل بالتربية على حقوق الإنسان، والثاني بالتربية على القانون الإنساني الدولي. وهما برنامجَين هامَّين اهتمَّا بإدماج قيم حقوق الإنسان بالمنظور الدولي في البرامج والمناهج التربوية والتعليمية المغربية.

– كانت هذه البرامج مستقلةً، وتتخللها دورات تكوينيَّة للأساتذة وللفاعلين التَّربويين خصوصا المُشتغلون في مجال التأطير التربوي مثل المفتشين وغيرهم. لكن ظلَّ الأمرُ محدودًا، حيثُ لم ينفذ إلى الفصل الدراسي إلَّا في شكل أنشطة محدودة في بعض المؤسسات التعليمية.

– ارتبطت هذه البرامج بالتمويل الدولي، وبمجرد أن توقَّف التَّمويل توقَّفت أنشطتها، وبالتالي؛ لم تكن هناك رؤية مستدامة للموضوع.

– من بين الأسباب التي أسهمت في محدودية تأثير هذه البرامج، تلكم الازدواجية التي تحدَّثنا عنها قبل قليل في الميثاق الوطني للتربية والتكوين. حيث ظلَّ النقاش دائمًا ومستمرًا بين الأساتذة حول الأولويَّة أهِيَ للخصوصية أم للكونية، وكان السؤال المطروح: أيُّهما الأساس؛ هل المرجعية الوطنية الإسلامية؟ أم المرجعية التي تمتح من حقوق الإنسان بمفهومها الكوني؟ ولابد من أن أشيرَ هُنا إلى تحفُّظ المغرب على كثيرٍ من المواد التي تناقض مرجعيته الدستورية. على العموم؛ لم يغِب هذا الخلاف عن مساحات النَّقاش حول التربية على القيم في المنظومة التربوية المغربية، ومع غياب الحسم فيه تأثَّرت برامج التربية على حقوق الإنسان، وظلَّ تأثيرها محدودًا جدًا.

– من المحطات الهامَّة التي عرفتها برامج التربية على حقوق الإنسان أيضًا محطَّة التربية على السلوك المدني، وقد نظم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ندوة دولية في

الموضوع.[9] ويُمكنُ العودة للرسالة الملكية التي وجهها جلالته إلىٰ هذه الندوة[10]، وهي غاية في الأهمية، ففي تقديري فكَّت هذه الرسالة التَّناقضَ بين المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، وبين المرجعية الوطنية. فهناك؛ يُعرِّف جلالة الملك حفظه الله السلوك المدني باعتباره التربية على القيم الدينية، يقول منطوق الرسالة الملكية:

"إن الغاية المثلى من تنمية السلوك المدني، هي تكوين المواطن المتشبث بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده، في احترام تام لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة، المتمسك بهويته بشتى روافدها، المعتز بانتمائه لأمته، المدرك لواجباته وحقوقه."[11]

ولا يخفىٰ أن كثيرًا من المُشتغلين بالتربية على السلوك المدني يفصلون ما بين المدني والديني، بل أكثر من هذا؛ عرفت بعض الدول ضغوطات كبيرة جدًا من أجل تغيير اسم مادة التربية الإسلامية إلىٰ مادَّة التربية علىٰ السلوك المدني، في مسعىٰ إلىٰ إزالة كل ما يتعلق بالدين، وإحالته للتعليم العتيق والأصيل، الأمر الذي أدَّىٰ ببعض الدول -تحت ضغط التمويل الخارجي- أن تجمع الأمرين معًا، فعلىٰ مادة التربية الإسلامية سمَّت موريتانيا المادَّة بـ "التربية الإسلامية والمدنية"، في حين اتَّجهت دول أخرىٰ نحو العلمنة، وفصلت التربية علىٰ السلوك المدني عن التربية الإسلامية، وكأن مادة التربية الإسلامية ينبغي أن تتناول كل ما يتعلق بالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والعبادات، وما يرتبط بها، وما سوىٰ ذلك، فمكانه مواد دراسية أخرىٰ.

وعلىٰ ذكر موضوع التَّربية الإسلامية وعلاقتها بالسلوك المدني والتَّربية علىٰ القيم، دعوني أنتقل بكم إلىٰ الوثيقة الثانية بعد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهناك نتعرَّف علىٰ المسار الذي اختاره المغرب في هذا الموضوع.

---

[9] المجلس الأعلى للتعليم. **"المدرسة والسلوك المدني"** أعمال الندوة الوطنية المنعقدة يومي 23 و24 ماي 2007. منشور في موقع المجلس الأعلىٰ للتربية والتكوين والبحث العلمي، تاريخ الاسترجاع: 19 يوليوز 2026، الرباط: المجلس الأعلى للتعليم، 2007م. الرابط: (انقر هنا)

[10] صاحب الجلالة الملك محمد السادس، **"رسالة إلى الندوة الوطنية حول المدرسة والسلوك المدني"**، الرباط، 06 جمادى الأولى 1428هـ، الموافق 23 ماي 2007م، ضمن *25 سنة من خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس*، المجلد الثالث: 2006–2009، الرباط: وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع التواصل، 2024.

[11] المرجع السابق. ص 147.

2- الكتاب الأبيض للبرامج والمناهج [12]

شكَّلت هذه الوثيقة أوَّل محطة لمراجعة البرامج والمناهج التعليمية في عهد الأستاذ عبد الله ساعف، وستجدون في طيَّاتها منهاجًا جديدًا لمادَّة التربية الإسلامية، والذي حاول ما أمكن أن يجيب عن سؤال تمدين محتويات مادة التربية الإسلامية؛ أي جعلها هي بنفسها بحمولة مدنية في مكوناتها، حيث نجد مثلًا وحدة التربية البيئية، ووحدة التربية الاقتصادية والمالية، ووحدة التربية الإعلامية والتواصلية، ووحدة التربية الحقوقية... وستلحظون أنَّنا شددنا علىٰ تغيير محتوىٰ المادة، وليس فقط تغيير التسمية، لكي تعكس صورة الإسلام الحقيقي باعتباره نظام حياة.

استمرَّ التَّدريس بهذا المنهاج طيلة ستة عشر سنة من 2001 إلىٰ 2016، قبل أن يخضع للتَّعديلات الجديدة التي أعادت هيكلة المضمون، ولكنها لم تخرج في واقع الحال عن المضامين الأساسية التي جاءت بها مادة التربية الإسلامية، والتي حُكِمت بمعيارين: المعيار الأول هو التربية علىٰ القيم، فلذلك، الوحدات التسع لها مدخل قيمي. ثم المعيار الثاني ويرتبط بالمضامين، الوفاء للمرجعية القرآنية والسنة النبوية، والممارسات الفضلىٰ في الحضارة والتاريخ الإسلامي.

3- تأسيس لجنة المصادقة على الكتاب المدرسي [13]

بعد إصدار الكتاب الأبيض للمناهج والبرامج، أُحدِثت ما أُطلق عليها لجنة المصادقة علىٰ الكتاب المدرسي، وقد أخذت هذه اللجنة بعين الاعتبار محور التربية علىٰ القيم كمدخل أساس وضروري في جميع البرامج والمناهج التعليمية. وكانت تلك الخطوة خطوة غير مسبوقة بالنسبة للمناهج التعليمية على صعيد العالم الإسلامي فيما يتعلق بمحتويات مادة التربية الإسلامية علىٰ وجه التحديد، وعلىٰ التربية على القيم كمدخل من مداخل بناء المنهاج التعليمي بصفة عامة في

[12] **الكتاب الأبيض للمناهج والبرامج:** وثيقة مرجعية بيداغوجية أصدرتها وزارة التربية الوطنية سنة 2002 لتفعيل اختيارات الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مجال مراجعة المناهج؛ وتضم التوجهات التربوية العامة والمناهج والبرامج المعتمدة في مختلف أسلاك وأقطاب التعليم المدرسي، موزعة على ثمانية أجزاء.

[13] **لجنة المصادقة على الكتاب المدرسي:** لجنة تربوية متخصصة تُحدثها وزارة التربية الوطنية ضمن مسطرة تقويم الكتب المدرسية واعتمادها، وتتكون من خبراء ومختصين في المادة الدراسية وديداكتيكها؛ وتتولى فحص مشاريع الكتب المقدمة من فرق التأليف والناشرين، للتحقق من مطابقتها للمناهج والبرامج الرسمية ودفاتر التحملات والمعايير العلمية والبيداغوجية والتقنية، قبل المصادقة عليها والترخيص باعتمادها في المؤسسات التعليمية.

مختلف المواد الدراسية.

كانت مهمَّة هذه اللجنة التحقق من مطابقة الكتب المدرسية للمناهج والبرامج الرسمية ودفاتر التحملات والمعايير العلمية والبيداغوجية والتقنية، قبل المصادقة عليها، آخذةً بعين الاعتبار ضمن معايير المصادقة التربية علىٰ القيم، ليس باعتبارها شأنًا يعني فقط مادة التربية الإسلامية، ولكنها تعني المواد كلها.

في هذا السياق؛ سنة 2003، ألَّفت كتابا بعنوان **"القيم الإسلامية في المناهج الدراسية"**[14]، ضمَّنته أمثلةً ونماذج ودروس في مختلف المواد للوقوف علىٰ علاقة المواد العلمية (فيزياء، كيمياء، رياضيات) بالتربية علىٰ القيم، إلىٰ جانب مواد العلوم الإنسانية من تاريخ وجغرافية وفلسفة...

وقد أُنجِزت بهذا الصدد مجموعة من الأطروحات الجامعية، أحيلكم إلىٰ واحدةٍ منها أعدَّها زميلنا الأستاذ حسن عديلي من المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بآسفي، تناول فيها علاقة الرياضيات بالقيم[15]. وقد طبعت والكتاب موجود، وستجدون فيه أمثلة رائعة جدًا تُبيِّن كيف يمكن أن تسهم مادة الرياضيات في الصفوف الابتدائية والإعدادية في ترسيخ منظومة القيم لدىٰ المتعلمين.

4- إنشاء مـــرصد القيم [16]

وهذه تجربةٌ للأسف لم تستمر، فمن بين ما أسنِد لهذا المرصد تطوير العدة المتعلقة بالكتب المدرسية، وتكوين المدرسين، والوثائق التربوية اللازمة، وتتبع هذا المشروع ضمن مشاريع الوزارة. وأعتقد أنَّ تجربته تستحق الدراسة والبحث في إطار بحوث التخرج لأجل الإجابة

---

[14] خالد الصمدي، **"القيم الإسلامية في المناهج الدراسية: مشروع برنامج لإدماج القيم في التعليم الأساسي"**، الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط1، 2003م.

[15] حسن عديلي، **"الرياضيات والتربية على القيم"**، فاس: دار بصمة لصناعة الكتب، 2023.

[16] **مرصد القيم:** آلية تربوية أحدثتها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بموجب المذكرة الوزارية رقم 88 بتاريخ 5 يونيو 2006، ويتكون من مكتب مركزي، ومنسقيات جهوية وإقليمية، وخلايا بالمؤسسات التعليمية؛ وتتولى تتبع أجرأة توجهات الوزارة في مجال التربية على القيم داخل المناهج والأنشطة الصفية والحياة المدرسية والتدبيرية، بما يعزز قيم الهوية والمواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية والسلوك المدني.

عن الإشكالات التالية: ما الذي أنجزه؟ ما تصوره؟ ما آليات اشتغاله؟ ما الذي أعاق مسيرته؟ كيف يمكن استئناف دوره؟

5- قيم مدونة الأسرة المغربية في المناهج التعليمية:

قبل أن أختم بالقانون 51-17، أود أن أتحدث عن تجربة أخرىٰ أعتقد أنَّها غاية في الأهمية، وهي تجربة مدونة الأسرة وما يدور حولها من إشكالات. ودعوني أعود بكم إلىٰ إصلاح مدونة 2004، حيث جاء في خطاب جلالة الملك، حينما أقر المدونة، الآتي:

"فإننا لن ندخر جهدًا لتفعيلها علىٰ الوجه الأمثل، من خلال قضاء مؤهل ومستقل، وفعال ومنصف، وبواسطة كافة المنابر والهيئات لتحسيس عامة الشعب بها، ليس باعتبارها مكسبًا للمرأة وحدها، بل بكونها دعامة للأسرة المغربية المتوازنة، المتشبعة بها، ثقافة وممارسة وسلوكا تلقائيا"[17].

واستجابةً لهذا التَّوجه الملكي؛ شكَّلت وزارة التربية الوطنية آنذاك مع وزارة العدل، لجنة لتنزيل هذا الأمر الملكي السامي، وإنتاج وثائق تربوية لكيفية إدماج قيم ومبادئ مدونة الأسرة في المناهج التعليمية[18].

وقد تشرفت بعضوية هذه اللجنة مع زملائي من أساتذة الفلسفة، والتاريخ، والجغرافية من المواد الحاملة للقيم. فكنت مقتنعًا إلى حد ما بأن المواد الحاملة هي المواد الأدبية، ولكن من بعد، كتبت مقالةً صغيرةً في تقديم كتاب **"الرياضيات والتربية علىٰ القيم"** السالف ذكره بعنوان: "أكذوبة المواد الحاملة"، لأنَّ المواد الحاملة هي كل المواد الدراسية، وقد أثبتُّ هذا في الكتاب الذي أشرت إليه.

هناك وثائق أخرىٰ مثل "إدماج مفاهيم مدونة الأسرة في المناهج التربوية: دليل التكوين"[19]،

---

[17] صاحب الجلالة الملك محمد السادس، **"خطاب بمناسبة استقبال جلالته لرئيسي مجلسي البرلمان وتسليمهما لجلالته قانون مدونة الأسرة"**، الرباط، 12 ذو الحجة 1424هـ، الموافق 3 فبراير 2004م، ضمن: 25 سنة من خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الثاني: 2002–2005، الرباط: وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع التواصل، 2024، ص. 266.

[18] المذكرة الوزارية رقم 126، الصادرة بتاريخ 5 أكتوبر 2004، في شأن إدماج مبادئ مدونة الأسرة وقيمها في المناهج التربوية.

[19] المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مديرية المناهج، **"إدماج مفاهيم مدونة الأسرة في المناهج التربوية: دليل التكوين"**، الرباط: قطاع التربية الوطنية، 2005.

ووثيقة "دليل بيداغوجي حول إدماج مبادئ مدونة الأسرة في المناهج التربوية"[20].

تُعدُّ هذه الوثائق، في تقديري، غاية في الأهمية. وآمل أن لا يستمرَّ مع مدونة الأسرة الجديدة ما نراه من رهان كامل علىٰ القانون، بل الرهان ينبغي أن يكون علىٰ منظومة القيم. لأن الجانب القيمي، في تقديري، غاية في الأهمية، وباستطاعته أن يحل الكثير من الإشكالات.

بالنسبة للطلبة الباحثين؛ أقول يمكنكم الاشتغال علىٰ موضوع إدماج قيم ومبادئ مدونة الأسرة في المناهج التعليمية، وكيف يمكن أن تحلَّ مجموعة من الإشكالات القانونية وما إلىٰ ذلك.

6- القيم في القانون الإطار 51-17 [21]

لنقف علىٰ أهمية وسياق محطة القانون 51-17، لابد من الإشارة إلىٰ مؤسسة دستورية سُمِّيَت بعد دستور 2011 بـ "المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي"، وبذلك تم الانتقال من مجرد إصلاح التَّعليم إلىٰ إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

أَمَر جلالة الملك حفظه الله، حينما نصَّب هذا المجلس، وشرفني بأن عينني عضواً فيه، بأمرٍ أوَّل وهو تقييم عشرية الميثاق، يعني من 2000 حتى تنصيب المجلس في 2013. فتمَّ التَّقييم إلىٰ حدود 2013، فصدر التقرير التحليلي لتطبيق الميثاق[22] عام 2013، لتقييم مسيرة إصلاح التعليم في ضوء الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

ثم بناءً عليه؛ أمر جلالة الملك بإعداد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030[2423]. اشتغلنا عليها في

---

[20] المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. "**دليل بيداغوجي حول إدماج مبادئ مدونة الأسرة في المناهج التربوية**". الرباط: مديرية المناهج، د.ت.

[21] **القانون-الإطار رقم 51.17:** نص تشريعي مرجعي صدر سنة 2019 لتنظيم إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب، وتحويل اختيارات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015–2030 إلى التزامات قانونية ملزمة؛ ويحدد مبادئ الإصلاح وأهدافه، وفي مقدمتها الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء الفردي والمجتمعي، كما يؤطر مجالات الحكامة والتمويل والتقييم والبحث العلمي والتعلم مدى الحياة.

[22] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. "**تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000–2013: المكتسبات والمعيقات والتحديات—التقرير التحليلي**". الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2014. منشور في موقع المجلس الأعلىٰ للتربية والتكوين والبحث العلمي، تاريخ الاسترجاع: 19 يوليوز 2026، الرابط: (أنقر هنا).

[23] **الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015–2030:** وثيقة مرجعية أعدّها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2015 لتوجيه إصلاح المنظومة التربوية المغربية، تحت عنوان من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء؛ وترتكز على ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتحقيق الجودة للجميع، والارتقاء بالفرد والمجتمع.

المجلس لمدة سنتين، وتم تسليمها إلىٰ جلالة الملك في القصر الملكي بالدار البيضاء في 2015، وأمر بتحويلها بعد ذلك إلى قانون إطار.

وقد تحملت في سبيل إعداد هذا القانون أنا وزميلي الأستاذ السعيد الزاهري، الثقل الكبير، حيث شكَّل رئيس الحكومة لجنة لذلك وكلفني برئاسة تلكم اللجنة. فاشتغلنا بحمد الله تعالى وتوفيقه على أول قانون لإصلاح التعليم في تاريخ المغرب[25]،حيثُ وجِدت من قبلُ إصلاحات للتعليم، لكن دون تأطير بسند قانوني، ولذلك؛ لم تخرج مجموعة من مشاريع الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلىٰ حيز الوجود، لأنها افتقرت إلىٰ قانون ملزم.

وحين بدأنا الاشتغال على الموضوع كانت قضية التربية علىٰ القيم في المنظومة التربوية المغربية من النقاط المركزية والأساسية في القانون. وبكل تأكيد استحضرنا الإشكال الذي حمله الميثاق الوطني للتربية والتكوين، من ازدواجية القيم وجمعه ما بين قيم حقوق الإنسان وبعدها الكوني، وبين قيم العقيدة الإسلامية، ولذلك اتَّفقنا علىٰ ضرورة الحسم في هذا التناقض في الرؤية الاستراتيجية، وأن يحسم في القانون الإطار. والحمد لله، هذا ما كان، ويمكنكم العودة إلىٰ المادة 4 من القانون الإطار 51-17، وستجدونها تنص علىٰ:

> تستند منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون-الإطار إلىٰ المبادئ والمرتكزات التالية:
>
> - الثوابت الدستورية للبلاد المتمثلة في الدين الإسلامي الحنيف، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي؛
> - الهوية الوطنية الموحدة المتعددة المكونات، والمبنية على تعزيز الانتماء إلى الأمة، وعلى قيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية؛

---

[24] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. **"الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015–2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء".** الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015. منشور في موقع المجلس الأعلىٰ للتربية والتكوين والبحث العلمي، تاريخ الاسترجاع: 19 يوليوز 2026، الرابط: (أنقر هنا).

[25] المملكة المغربية، **"القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي"**، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440هـ، الموافق 9 غشت 2019م، الجريدة الرسمية، عدد 6805، 19 غشت 2019.

— قيم ومبادئ حقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، ولا سيما منها الاتفاقيات ذات الصلة بالتربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي؛"[26]

ولكن دعوني أخبركم كيف حسمنا في هذا الإشكال. لقد حسمناه بحمد الله تعالىٰ من خلال الدراسات والأبحاث التي كنا ننجزها بالمركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية حول موضوع التربية علىٰ القيم بين الخصوصية والكونية، وقد عقدنا ندوات ولقاءات علمية كبيرة جدًا في هذا الموضوع، واستطعنا ولله الحمد أن نبدع بتوفيق الله تعالى قاعدة: **"كونية القيم وخصوصية المفاهيم"**؛ أي أنَّ القيم كلها كونية (كل الناس يحبون العدل ويكرهون الظلم علىٰ اختلاف مِللهم، وكذلك كُل العقلاء، بغض النظر عن مرجعيتهم الدينية والوطنية. ولكن؛ لو سألنا أحدهم ما مفهوم الحرية، مثلاً؟ فهنا ستختلف مفاهيمهم، وبنفس الطريقة نقول يحق لكل بلد، انطلاقًا من خصوصياته الدينية والثقافية ومرجعياته الحضارية، أن يمنح لهذه القيمة أو تلك مفهومًا يتناسب مع هذه المرجعيات، وهذا مندرج ضمن حق من حقوق الإنسان: ألا وهو حق الاختلاف.

وفي سياق القيم، كُلِّفنا كفريقٍ أيضًا بوثيقة أخرىٰ، تُعدُّ أول وثيقة للتربية علىٰ القيم في المنظومة التربوية المغربية، تحت عنوان: **"التربية علىٰ القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"**[27]. وقد اعتمدها المجلس[28]، وصوت عليها بالإجماع، وصدرت باللغة العربية وبلغات أخرىٰ.

---

[26] المملكة المغربية، **"القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي"**، الجريدة الرسمية، عدد 6805، 19 غشت 2019، المادة 4، ص 5625–5626.

[27] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. **"التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"**. تقرير رقم 2017/1. الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، يناير 2017. منشور في موقع المجلس الأعلىٰ للتربية والتكوين والبحث العلمي، تاريخ الاسترجاع: 19 يوليوز 2026، الرابط: (أنقر هنا)

[28] **تقرير التربية على القيم:** تقرير مرجعي أصدره المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2017، لتشخيص واقع التربية على القيم في المنظومة التربوية المغربية، ورصد مكتسباتها واختلالاتها وتحدياتها، واقتراح مداخل لتطويرها تشمل المناهج والبرامج، والحياة المدرسية والجامعية، وتكوين الفاعلين التربويين، والوسائط الرقمية، والبحث العلمي، وعلاقة المؤسسة التعليمية بمحيطها.

خاتمة:

في الختام، تنتظر منا هذه الوثائق أن تترجم عمليًا لتدمج في المنظومة التَّربوية من خلال تكوين المدرسين والمدرسات. فهم من سيحمل المشعل، ولا مناصَّ من مدرسين ومدرسات متشبعين بالتربية على القيم في مختلف المواد التعليمية، حتَّىٰ تؤتي هذه الإصلاحات أكلها وثمارها. فلذلك؛ يسر الله تعالىٰ إطلاق البرنامج الوطني الضخم الكبير سنة 2018 **"الاستراتيجية الوطنية لتكوين الأطر التربوية من مدرسي المستقبل"**[29].

وقد جعلنا من التربية علىٰ القيم، ويسميها البعض أيضًا "التربية على القيم المهنية" جزءًا من هذا البرنامج، وبما أنَّ الخصاص موجود في تكوين المكونين علىٰ التربية على القيم، أطلقنا في المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية **"أكاديمية القيم الدولية"**[30]، التي تحتوي على مساقات التكوين حول القيم بالتفصيل الأكاديمي والتربوي.

إذن تلكُم هي مسيرة القيم في الإصلاح التربوي المغربي، تحدَّثنا عنها نظريًّا وعمليًّا. وأرجو أن تعودوا إلىٰ الوثائق المذكورة وأن تشتغلوا بها بنفسٍ رساليٍّ كما ذكر الدكتور عبد الجليل البكوري، وأن نجد منكم من يتحمل مسؤولية التربية على القيم؛ فهي صمام الأمان لمواجهة الاهتزازات والتحولات التي تصيب هذه المنظومة، كما قال جلالة الملك.

شكراً جزيلاً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

[29] **مشروع برنامج تكوين مدرسي المستقبل:** برنامج وطني أعدّته وزارة التربية الوطنية سنة 2018 لإصلاح التكوين الأساس للمدرسين بالتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي، بهدف تجويد إعدادهم الأكاديمي والبيداغوجي والمهني قبل ولوج مهنة التدريس، والرفع من كفاياتهم بما يستجيب لحاجات إصلاح المدرسة المغربية. وقد عُرض المشروع أمام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في يونيو 2018.

[30] موقع الأكاديمية: https://kiamacademy.com

المصادر والمراجع:

(1) محمد السادس، صاحب الجلالة الملك. **"خطاب عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرىٰ الرابعة والعشرين لتربع جلالته علىٰ عرش أسلافه الميامين"**، خطاب ملكي بتاريخ: 30 يوليوز 2023م، منشور في البوابة الرسمية للمملكة المغربية.

(2) محمد السادس، صاحب الجلالة الملك. **"الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة"**، خطاب ملكي بتاريخ: 13 أكتوبر 2023م، منشور في البوابة الرسمية للمملكة المغربية.

(3) محمد السادس، صاحب الجلالة الملك. **"الرسالة الملكية السامية الموجَّهة إلىٰ أعضاء أكاديمية المملكة المغربية بمناسبة افتتاح الدورة الأولىٰ للأكاديمية في إطار هيكلتها الجديدة"**، الرباط، 22 نونبر 2023م، منشور في البوابة الرسمية للمملكة المغربية.

(4) المملكة المغربية، اللَّجنة الخاصة بالتربية والتكوين. **"الميثاق الوطني للتربية والتكوين"**. الرباط، 1999م.

(5) المجلس الأعلى للتعليم. **"المدرسة والسلوك المدني"** أعمال الندوة الوطنية المنعقدة يومي 23 و24 ماي 2007. الرباط: المجلس الأعلى للتعليم، 2007م.

(6) محمد السادس، صاحب الجلالة الملك. **"رسالة إلى الندوة الوطنية حول المدرسة والسلوك المدني"**، الرباط، 06 جمادى الأولى 1428هـ، الموافق 23 ماي 2007م، ضمن: 25 سنة من خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الثالث: 2006-2009، الرباط: وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع التواصل، 2024.

(7) المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية. **"الكتاب الأبيض: الاختيارات والتوجهات التربوية العامة والمناهج التربوية"**. الرباط: وزارة التربية الوطنية، 2002.

(8) حسن عديلي، **"الرياضيات والتربية على القيم"**، فاس: دار بصمة لصناعة الكتب، 2023.

(9) خالد الصمدي، **"القيم الإسلامية في المناهج الدراسية: مشروع برنامج لإدماج القيم في التعليم الأساسي"**، الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط1، 2003م.

(10) صاحب الجلالة الملك محمد السادس، **"خطاب بمناسبة استقبال جلالته لرئيسي مجلسي البرلمان وتسليمهما لجلالته قانون مدونة الأسرة"**، الرباط، 12 ذو الحجة 1424هـ، الموافق 3 فبراير 2004م، ضمن: 25 سنة من خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، المجلد الثاني: 2002-2005، الرباط: وزارة الشباب والثقافة والتواصل، قطاع التواصل، 2024، ص. 266.

(11) المذكرة الوزارية رقم 126، الصادرة بتاريخ 5 أكتوبر 2004، في شأن إدماج مبادئ مدونة الأسرة وقيمها في المناهج التربوية.

(12) المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، مديرية المناهج، **"إدماج مفاهيم مدونة الأسرة في المناهج التربوية: دليل التكوين"**، الرباط: قطاع التربية الوطنية، 2005.

(13) المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. **"دليل بيداغوجي حول إدماج مبادئ مدونة الأسرة في المناهج التربوية"**. الرباط: مديرية المناهج، د.ت.

(14) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. **"تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013: المكتسبات والمعيقات والتحديات—التقرير التحليلي"**. الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2014.

(15) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. **"الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"**. الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015.

(16) المملكة المغربية، "**القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي**"، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتاريخ 7 ذي الحجة 1440هـ، الموافق 9 غشت 2019م، الجريدة الرسمية، عدد 6805، 19 غشت 2019.

(17) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. **"التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي"**. تقرير رقم 2017/1. الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، يناير 2017.